مؤقت

مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٥٨٩ (الاستئناف ١)
الخميس، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السير جيرمي غرينستوك .... (المملكة المتحدة)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد كاريف
أيرلندا .... السيدة مورناغان
بلغاريا .... السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية .... السيد مقداد
سنغافورة .... السيد محبوباني
الصين .... السيد وانغ ينغفان
غينيا .... السيد بوبكر ديالو
فرنسا .... السيد دوتريو
الكاميرون .... السيد شنغونغ
كولومبيا .... السيد فرانكو
المكسيك .... السيد أغيلار سنسر
موريشيوس .... السيدة هوري - اغروال
النرويج .... السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد روزينبلات

جدول الأعمال

المرأة والسلم والأمن.

02-49678 (A)
0249678

استؤنفت الجلسة الساعة ٠٠/١٥

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا أود أن أشكر أنجيلا كنغ ونولين هيزر وجان - ماري غينو على المعلومات والملاحظات التي زودونا بها في جلستنا اليوم. لقد وجدنا هذه المعلومات مفيدة للغاية لهذه المناقشة.

وفي معرض مناهضة كل أشكال التمييز والعنف ضد المرأة فإن حالة المرأة في الصراع المسلح ومشاركتها في حفظ السلام وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع أخذت تزداد في جداول أعمال أهم المحافل الإقليمية والدولية، وهذه المسائل ناقشتها أيضا هيئات رئيسية تابعة للأمم المتحدة. ومجلس الأمن ليس استثناء في هذا الاتجاه، ففي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ اعتمد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأننا على الرغم من تسليط انتباهنا على تلك المسائل واعترافنا بوجودها، علينا أن نقول إنه لا يزال يتعين القيام بقدر كبير من الجهود بغية التغلب على نتائجها السلبية. ومن سوء الطالع أن الكثير من التوصيات موجودة على الورق فقط وأخرى منها لا تنفذ تنفيذا كاملا. وفي هذا الصدد نعلق آمالا كبيرة على الدراسة المشتركة بين الوكالات الجارية حاليا. وإن الوثائق المعروضة علينا توحي بأن هذا البحث سوف يتضمن توصيات عملية محددة، من بينها ما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذا يتضمن تحسين حماية النساء والفتيات خلال الصراعات وزيادة مشاركتهن في بناء السلام وضمان الأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سائر جوانب عمليات حفظ السلام وما إلى ذلك.

ومن المهم هنا تحاشي الاستنتاجات والتوصيات العامة والنمطية. إن صوغ نهج شاملة لا ينبغي أن يضر بفرص التوصل إلى حل لمسائل أو مشاكل محددة في أي حالة بعينها. وإذ نتكلم عما يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به، نود أن نعرب عن تأييدنا لفكرة إنشاء وظيفة مستشار كبير لشؤون الجنسين في إدارة عمليات حفظ السلام. ونعتقد أن عمل شاغل ذلك المنصب من شأنه أن يحسن من التنسيق فيما يتعلق بمسائل هامة خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي نفس الوقت لا يمكننا أن ننسى أن التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة وحدها غير كافية وأن ما يحتاج إليه الأمر هو الأخذ في الحسبان حقا للاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات خلال حالات الصراع وأن يشتركن فعلا في جميع مراحل الوقاية والتسوية فضلا عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويمكن للمجتمع المدني أن يقدم إسهاما هاما في جميع هذه المسائل، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية حيث أن لدى العديد منها خبرة كبيرة في طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

وهنا يكون من المستصوب ليس إشراك المنظمات غير الحكومية المعروفة جيدا فحسب، ولكن أيضا منظمات المرأة المحلية، وهذه نقطة أحسنت تصويرها السيدة انجيلا كنغ في بيانها وما من أحد ينقض حقيقة أن القطاعات الضعيفة في السكان تتمثل في النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين واللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وكلها فئات تعاني أشد المعاناة خلال الأزمات والصراعات. ولكن كثيرا ما يحدث أن تقوم النساء والفتيات أنفسهن بعمل المقاتلين ويشتركن في الأعمال القتالية مشاركة فعّالة. لذلك فإن استبعادهن من كامل عملية المفاوضات والتسوية السلمية أو في وضع هياكل للسلطة بعد انتهاء الصراع، يمكن أن يصبح أشبه بقنبلة موقوته تدق ببطء ومن شأنها أن تفجر أزمات أخرى.

وفي الختام أود أن أكرر اعتقادي بأن بوسع النساء أن يقمن بدور هام في منع الصراع وإيجاد الحلول وفي بناء

السلام. وللقيام بذلك من الضروري ضمان مشاركتهن بالكامل في التدابير التي تتخذ للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتوطيد دعائمهما، وضمان تعزيز دورهن في عملية صنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراع وتسوية الصراعات.

السيد نيغروبونتي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نرحب بهذه المناقشة بشأن الصراع وحفظ السلام والمساواة بين الجنسين. ونشكر وكيل الأمين العام غينو على عرضه ونشكر أنجيلا كنغ المستشارة الخاصة المعنية بشؤون المرأة والنهوض بالمرأة، ونيلون هيزر المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على جهودهم في زيادة مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها وحفظ السلام وبناء السلام.

وكما ورد في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ''إن المدنيين ولا سيما النساء والأطفال، يشكلون الأغلبية العظمى من المتأثرين سلبا بالصراع المسلح''، ولكنهم أيضا يقومون بدور هام في منع الصراعات وحلها.

إن حكومة الولايات المتحدة ملتزمة تماما بالعمل على الاستجابة لحاجات النساء في وقت الصراع وبدعم الدور الذي تقوم به النساء كمخططات ومنفذات ومستفيدات من العملية السلمية بل إن الرئيس بوش ذكر أن تنمية احترام المرأة أمر ملح لسياسة الولايات المتحدة الخارجية ضمن الأهداف ''الأساسية في متطلبات احترام الإنسان غير القابلة للتفاوض والتي تعكس القيّم الإنسانية العالمية''.

وحول مسألة المرأة والصراع بشكل خاص فقد أفاد كولن باول وزير الخارجية في خطابه الذي ألقاه في ٨ آذار/مارس من هذا العام، بأن المرأة أكثر الجماعات حساسية عندما يندلع الصراع وعندما تنهار البنى الاجتماعية ثم أضاف

''في المجتمعات التي يمزقها العنف تزداد معدلات وفيات الأمهات والأطفال زيادة كبيرة. عندما يذهب الرجال والفتيان إلى القتال، تناضل النساء من أجل رعاية أعضاء الأسرة الباقين وإيجاد سبل توفير الاحتياجات الأساسية لهم. ولهذه الأسباب جميعا يوجه كثير من الأنشطة التي ننفذها استجابة للأزمة إلى الوفاء باحتياجات الإناث من ضحايا الصراع ونحرص على إشراك النساء اللائي يتلقين مساعدتنا في وضع برامجنا المعنية بالإغاثة وتنفيذها''.

ومن الواضح أن النساء يتعرضن للخطر على جانبي أي صراع. ومما يوسف له أن زميلي السوري استغل مجلس الأمن مرة أخرى لكي يثير وطأة الصراع في الشرق الأوسط على الفلسطينيات دون الاعتراف بوطأة ذلك الصراع - وبصفة خاصة عشرات التفجيرات الانتحارية التي حدثت في العام الماضي - على النساء الإسرائيليات. وكما قلت مساء أمس، يجب أن نأخذ في الاعتبار مسؤولية كل دولة عضو في الأمم المتحدة عن الكف عن توفير ملاذ آمن للجماعات الفلسطينية التي تمول أو تدبر أو تدعم أو ترتكب أعمالا إرهابية.

وإذ نعود إلى الموضوع الذي نتناوله، منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أحدثت الأمانة العامة للأمم المتحدة وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التغييرات اللازمة بغية مراعاة الشواغل المتعلقة بنوع الجنس بقدر أفضل. إننا نؤيد تلك التغييرات، إلا أننا نسلم بأنه يمكن، بل يجب، إحراز المزيد من التقدم.

ورغم أننا نعلم أن هناك احتمالا كبيرا لمعاناة المرأة وقت الصراع، فهذا لا يعني أن نعتبرهن مجرد ضحايا. ونوافق على أن القائمين على صنع السياسات والقرارات ما زالوا يفتقرون إلى الوعي بأن الحرب تؤثر على الرجال والنساء تأثيرا مختلفا وبأن الرجال والنساء يجلبون وجهات

نظر مختلفة إلى عملية السلام. ونشيد بالتزام السيد غينو، وكيل الأمين العام، بتحسين الوعي المتعلق بنوع الجنس في إدارة عمليات حفظ السلام.

ورغم علمي بأن الأمين العام والأمانة العامة يبذلان جهودهما لتحسين الوعي المتعلق بنوع الجنس في الأمم المتحدة، فلا يزال هناك من الأعمال ما ينبغي الاضطلاع به. وإذ ننظر إلى حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، فإن هناك حاجة لدى مجلس الأمن والأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية أيضا، لإيجاد سبل منتظمة لإدماج المرأة بوصفها مخططة ومنفذة لجهودنا الجماعية ومنتفعة بها. وينبغي للأمانة العامة أن تزيد عدد النساء المعينات في مراكز على جميع المستويات، بما فيها من مبعوثين رفيعي المستوى، ومحققين وراصدين لحقوق الإنسان.

إن السلام المستدام يتطلب مشاركة المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل. ويصور العديد من الأمثلة ضرورة التوسع في إشراك المرأة في عمليات السلام. ويذكرنا القلق بشأن احتمال تورط موظفي الأمم المتحدة في الاستغلال الجنسي للنساء في غرب أفريقيا بأنه يجب أن يكون عدد كبير من النساء في بعثات حفظ السلام وغيرها من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. وهذا لا ينطبق على غرب أفريقيا فحسب، بل على البوسنة وغيرها من بعثات الأمم المتحدة كذلك. وسياسة الأمم المتحدة بعدم التهاون مطلقا مع الاستغلال الجنسي الذي يرتكبه أفرادها هي الطريق الصحيح للتقدم، ونشجع بذل المزيد من الجهود الرامية إلى ضمان توعية جميع أفراد الأمم المتحدة بهذه السياسة وبمعاقبة المخالفين لها.

النساء العاملات في مجال حفظ السلام لا تجلبن الوعي بالمخاطر الخاصة التي تتعرض لها المرأة إلى الصراع فحسب، بل إن كثيرات منهن يجدن من الأيسر لهن أن يعربن عن قلقهن لغيرهن من النساء. ونشجع إدارة عمليات حفظ السلام على أن تزيد من التوسع في عدد النساء العاملات في مجالات حفظ السلام والشرطة المدنية والخدمة المدنية في بعثات حفظ السلام.

للمرأة دور هام تضطلع به في منع نشوب الصراع وصنع السلام. وأود في هذا الصدد أن أذكِّر بالإسهام الضخم لشبكة السلام النسائية التابعة لاتحاد نهر مانو في إجراء حوار بين قادة غينيا وسيراليون وليبريا. ويجدر بنا جميعا أن نسعى إلى الحصول على مساعدة الجماعات النسائية وغيرها من المنظمات غير الحكومية التي تسهم في ما يسمى بمفاوضات الخط الثاني في جميع أنحاء العالم.

أشكركم، السيد الرئيس، مرة أخرى على عقد هذه المناقشة. وأتطلع إلى الاستماع إلى المزيد من تعليقات وأفكار الزملاء الآخرين.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اتخذنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل عامين. وكما ذكر جان - ماري غينو وأنجيلا كنغ ونولين هيزر، لم يكن تنفيذه مرضيا تماما. لقد أحرز بعض التقدم، إلا أن حالة النساء والأطفال لم تتحسن في واقع الأمر. فما زالوا يشكلون أغلبية الضحايا المدنيين في الصراعات المسلحة. وما زالوا يشكلون أكبر مجموعة من المشردين واللاجئين. وآثار الصراع على المرأة - بالنسبة للإصابة بمرض الإيدز، على سبيل المثال - لا تزال خطيرة جدا. وننتظر تقرير الأمين العام الذي سبق أن تطرقت إليه السيدة كنغ والسيدة هيزر.

لكن هناك بعض التطورات المشجعة، كما ذكر وفد الكاميرون. فعلى سبيل المثال، تعترف معاهدة روما المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية بأن الاغتصاب والأشكال الأخرى للإيذاء الجنسي للمرأة تدخل ضمن اختصاص المحكمة وتعتبر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ومن التطورات المشجعة الأخرى إنشاء مناصب مستشارين للقضايا المتعلقة بنوع الجنس في ست بعثات للأمم المتحدة في أفغانستان والبوسنة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون. وهذا تحسن، إلا أنه يجدر بنا أن نذكر أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لم يطبق حتى الآن إلا على نحو ضعيف جدا. ولهذا فإن المناقشة التي نعقدها اليوم في غاية الأهمية، حيث يمكن لكل من الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن أن يسهموا برأيهم في كيفية تنفيذ هذا القرار على نحو أفضل وأن يقدموا مدخلات في تقرير فرقة العمل الذي يجري إعداده الآن، كما ذكرت السيدة كنغ.

لدي بعض الأسئلة. تكلمت وفود عديدة، بما فيها سفير النرويج، عن ضرورة قيام إدارة عمليات حفظ السلام باستحداث منصب محدد للقضايا المتعلقة بنوع الجنس. وأعتقد أنه كانت هناك بعض المشاكل في هذا الصدد في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأعلم بطبيعة الحال أن مجلس الأمن لا يجوز أن يتدخل في شؤون هذه اللجنة، إلا أنه قد يكون من المفيد لها أن تعيد النظر في هذه المسألة بحيث يمكن استحداث منصب مستشار لقضايا نوع الجنس في إدارة عمليات حفظ السلام.

ولدي سؤال للسيدة كنغ وللسيدة هيزر. فقد ذكر الكثير عن دور المرأة في عمليات السلام وفي إعادة بناء الدول بعد انتهاء الصراعات. وكثيرا ما ذكرت شبكة السلام النسائية التابعة لاتحاد نهر مانو. وتكلمت السيدة كنغ عن تجارب في بوروندي والصومال في هذا الشأن. وتزداد مشاركة المرأة الأفغانية كذلك. وتكلم السيد الإبراهيمي والسيد كرزاي عن اللويا جيرغا والدور الذي من شأن المرأة أن تضطلع به في تلك العملية. وأتوجه بالسؤال إلى السيدة كنغ عما يمكن لقسمها وللأمانة العامة أن يفعلان لمساعدة النساء اللائي يرغبن في اتخاذ المبادرة في بناء السلام وإنهاء الصراعات في بلدانهن.

أخيرا، تكلمت السيدة هيزر عن دراسة أخرى من المقرر أن يعدها خبراء مستقلون عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولئن كانت هذه فكرة طيبة، فإنني أتساءل عن كيفية اتفاق هذه الدراسة مع تقرير فرقة العمل الذي ذكرته السيدة كنغ وغيرها.

كلمة أخيرة. تلتحق فرنسا بنادي بلدان أمريكا اللاتينية التي لديها وزيرات دفاع. وأسمح لنفسي بذكر ذلك لأنه سبق لشيلي وكولومبيا أن ذكرتاه.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): نشعر بالامتنان للسيد جان - ماري غينو والسيدة أنجيلا كنغ والسيدة نولين هيزر على بياناتهم.

إن النساء والأطفال هم الأكثر تأثرا بالصراعات المسلحة. وغالبا ما تكون النساء والفتيات أهدافا محددة ومقصودة لهجمات تقوم بها جماعات مسلحة وجيوش متحاربة كما حدث في البوسنة ورواندا وسيراليون والكونغو وليبريا وغيرها من البلدان. لقد فاقت الهجمات والانتهاكات والإساءة والاخضاع والقتل الذي تتعرض له المرأة الأهداف العسكرية الأخرى للغزو.

في حالات الصراع تقوم النساء بأدوار متنوعة جدا كلاجئات، ورئيسات عائلات والعمود الفقري لمجتمعاتهن وكناشطات سلام وحتى محاربات. ولكن مع ذلك عندما ترسم آليات السلام تغفل النساء وتجربتهن وحاجاتهن أو لا تقدر كثيرا ويحرمن من العمليات الرسمية للمفاوضات وبناء السلام. إن النساء - بمنظورهن الاجتماعي وتفهمهن للمشاكل الناجمة عن العنف وجهودهن للمصالحة - يمكنهن إحداث الفرق بين الحرب والسلام. ولكي يكون للنساء صوت في العملية السلمية وخاصة النساء في المجتمعات

المتأثرة بالصراع فمن الأساسي إدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام بطريقة أكثر تنظيما بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويقر وفدي بأنه أحرز تقدم في إدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام ولكننا غير راضين تماما. فالعملية بطيئة والإنجازات محدودة. وبفضل المشاركة الفعالة للنساء وبآرائهن ومنظورهن سيكون لدى عمليات حفظ السلام آليات لبناء الثقة في مصالحة المجتمعات التي مزقتها الكراهية والضغائن. إذ أن المسألة هنا هي تيسير الاتصال بين بعثات حفظ السلام والسكان المحليين وذلك بفضل الوجود الفعال للنساء يتسنى للوجود الدولي أن يسهم حقا في استتباب السلام وتوطيد دعائمه. وباختصار فبيت القصيد هنا هو جعل عمليات السلام أكثر فعالية.

وفي معرض دراستنا لإنشاء أو تجديد عملية حفظ السلام يجب أن نأخذ في الاعتبار تراكم المبادئ والأدوات والخطط التي صيغت منذ المؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في المكسيك في ١٩٧٥ بما في ذلك النهج التي اعتمدها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ودراسة لجنة الصليب الأحمر الدولية فضلا عن دراسات قام بها الأمين العام وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - الدراسات التي سوف تنشر قريبا.

وفي هذا الصدد، يود وفدي التأكيد على ضرورة القيام بخطوات ملموسة يمكن قياسها في وقت قصير حتى يكون هناك تعاون أوثق حول هذا الموضوع بين مجلس الأمن، والجمعية العامة والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يكون بمقدور المنظور الجنساني أن يندمج بطريقة منظمة حقا في جميع ولايات عمليات حفظ السلام لإنشاء آليات التحقق - ويفضل أن تكون خارجية - تكفل تنفيذ تلك الولايات، ولكي يكون هناك مشاركة أكبر للنساء في جميع مراحل ومستويات عمليات حفظ السلام بما في ذلك التخطيط والتنفيذ والتقييم. ويتوجب على الدول الأعضاء في المنظمة القيام بحملات أكثر فعالية لتجنيد النساء بالإضافة إلى تقديم مرشحات لمناصب قيادية ولمناصب اتخاذ القرار. وهناك قلة من النساء يعهد إليهن بمهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن يتغير ذلك. ويتوقف هذا على الدول الأعضاء ولكن أيضا، وفوق ذلك كله، على ثبات المنظمة في مبادئها وخطوطها التوجيهية.

في هذا الصدد أرحب بالخطوة التي اتخذت مؤخرا والتي تمثلت بتعيين امرأة ممثلة خاصة للأمين العام في جورجيا. ومن الأساسي أن تتضمن الدورات التدريبية لأعضاء بعثات حفظ السلام والعاملين في مراكز تلك البعثات المنظور الجنساني. ويجب أن تشتمل أية عملية على خبير جنساني واحد على الأقل. ومن المهم أيضا أن لا تدار الأعمال دائما من قبل امرأة كما هو الحال عادة. ويجب أن تُرسى آليات قوية للتحقيق في حالات الاعتداء على النساء واستغلالهن من قبل جماعات مسلحة أو سلطات حكومية أو عناصر في عمليات حفظ السلام.

وانسجاما مع ما سبق ينبغي تعزيز التنفيذ الكامل لأحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي وقانون المحاكم الدولية الناشئة. إن الاعتداءات المنظمة والعامة على السلامة البدنية للنساء وكرامتهن - وهي جرائم ضحاياها النساء في حالات الصراع - يجب تقديم مرتكبيها للمحاكمة ومعاقبتهم تحت طائلة القانون الدولي كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

إن الاعتراف بالصلة بين نوع الجنس وحفظ السلام كما يجسده القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إنما يمثل جانبا واحدا فقط للموضوع الواسع المتمثل في المنظور الرئيسي لنوع

الجنس الذي يجب على الأمم المتحدة أن تدلل على قيادتها له وعلى الأخص إذا رغبت أن يُحتذى بآرائها خارج المنظمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعود الآن إلى المتكلمين وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت. المتكلم التالي ممثل أستراليا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

السيد بليزي (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة عن المرأة والسلم والأمن. ونشاطر الوفود الأخرى الإعراب عن التقدير لهذه العروض القيمة. إن هذا الاجتماع يأتي في وقته وخاصة لأن النساء ما زالت تقوم بدور هامشي جدا ومهمل في منع الصراع وحله.

وفي رأينا أن هناك تحديين يواجهان المجتمع الدولي ونحن نتناول موضوع المرأة والسلم والأمن. التحدي الأول ويتعلق بالتشكيك الذي ذكرناه آنفا. إنه المهمة المستمرة لجعله حكمة مقبولة حقا، أي منع الصراع وحل الصراع وبناء السلام، كلها تفيد بدرجة كبيرة من التطبيق الملائم للمنظور الجنساني. وهذا ما يجري تحقيقه تدريجيا في منظومة الأمم المتحدة، ويمكن أن يساعد فيه القيادة والتنمية الموسعة لاستراتيجيات التدريب المركزة وبتعيين أخصائيين جنسانيين. ولكن الجانب الأكثر أهمية للتحدي هو كيفية إدماج المنظور الجنساني وكيفية تعزيز دور المرأة في المجتمعات التي تشهد صراعا أو التي هي عرضة للصراع. وهنا يجب أن يكمن معظم عملنا في المستقبل إذا أردنا أن نرى الفوائد الواسعة لتطبيق المنظور الجنساني على حالات الصراع.

والتحدي الثاني، هو كيفية مواصلة تحويل المبادئ العامة وبيانات النوايا إلى برامج عملية وذات معنى وسياسات وأنشطة في الميدان. وكما سمعنا، فإنه يجري الاضطلاع بعمل في هذا الصدد - لا سيما في بعثات جديدة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - ولكن يتوجب القيام بالمزيد المزيد من ذلك.

إن دراسة الأمين العام المقبلة حول المرأة والسلم والأمن - دعمتها أستراليا بهبة مقدارها ١٠٠ ٠٠٠ دولار أسترالي - سوية مع الدراسة التكميلية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ستوفران قاعدة جيدة للاستراتيجيات الإنمائية والنهج التي لها تأثير حقيقي.

إننا نرحب بنية الذين صاغوا دراسة الأمين العام وتتمثل نيتهم في وضع توصيات عملية وتركز على الموضوع. وتمشيا مع ذلك التركيز العملي علينا توخي الحذر إزاء وضع توصيات تتعلق بقيام أجهزة الأمم المتحدة التشريعية بالمزيد من العمل بشأن هذا الموضوع. وفي رأينا سوف يكون أكثر إنتاجية بجعل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بيانا قطعيا لرأي المجلس حول الجنسانية والأمن بدلا من المخاطرة بتقليص ماهية المجلس بإصدار المزيد من القرارات. ويجب أن يتمحور عملنا على كيفية تحويل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى وثيقة حية ووضعها تحت تصرف المختصين والمجتمعات في الصراع. ويجب أن تنظر الدراسة في وضع توصية عن الكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك.

وشأننا شأن غيرنا، نرى جدوى هذه الدراسة في توفير أمثلة واقعية عن الحالات التي ساعدت فيها مشاركة المرأة وتطبيق المنظور الجسماني لتهيئة الظروف لوقف الأعمال القتالية وإيجاد مجتمعات منتجة قادرة على البقاء بعد الصراع. في المنطقة التي تقع فيها أستراليا استفادت عملية سلام البوغافيل من مشاركة المجموعات النسائية الفعالة التي قامت بدور حيوي تصالحي وفي التوفيق بين الفئات المتحاربة وفي زيادة تعزيز علاقات مجتمعية متجانسة. وفي جزر سليمان أيضا قامت النساء بدور بناء مهم في البحث عن

السلام. إن تضمين الدراسة لهذه الأمثلة وطبعا تجربة تيمور الشرقية سوف تعززان قيمتها العملية كأداة للتغير الإيجابي.

وينبغي التفكير أيضا في مسألة الطرق التي يجب أن نقّيم لها النجاح والتقدم. وسيكون من الضروري في هذا الصدد أن نميز بدقة بين الوسائل والغايات. فمثلا، رغم أن تعيين مستشارين للمسائل الجنسانية من الأهداف ذات الأهمية، إلا أنه لا يزال، أساسا، وسيلة أو خطوة في سبيل تحقيق غاية، وليس غاية في حد ذاته. ويكمن الاختبار الحقيقي في الميدان: هل يزداد اشتراك المرأة اشتراكا مباشرا في عمليات حفظ السلام وفي منع نشوب الصراعات وفي بناء السلام؟ وهل تلبى احتياجاهن؟ وهل تقيم وجهات نظرهن وتدمج في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام؟ وهل تراعى مصالحهن في الاستراتيجيات التي تعالج الاقتصاد السياسي للصراعات؟ وقد يساعدنا التمييز الدقيق بين السبل والغايات على حسم الصعوبات التي نواجهها الآن حول تمويل منصب مستشار رفيع المستوى للمسائل الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام. وتؤيد استراليا بحزم إنشاء هذا المنصب.

أخيرا، يجب أن نهتم اهتماما كبيرا بوضع تدابير للمحاسبة تتابع حالة وتقدم مثول مرتكبي الجرائم ضد المرأة أمام العدالة وحالة وضع آليات لمعالجة ثقافة الإفلات من العقاب، كما تتابع أي تقدم يحدث في هذين المجالين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مكايفر (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): تشيد نيوزيلندا بالأمم المتحدة لاعترافها بالصلة بين المساواة بين الجنسين وتحقيق السلام والأمن. والمناقشة التي أجريت في مجلس الأمن قبل ما يقرب من عامين. وأسفرت عن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن كانت معلما على الطريق. فذلك القرار أعرب عن القلق إزاء الآثار الضارة للصراعات المسلحة على النساء والفتيات بوصفهن من المدنيين واللاجئين والمشردين داخليا. وعزز القرار دور المرأة في منع نشوب الصراع وفي صنع السلام، ونادى بإدماج المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبوجوب مشاركة المرأة على نحو أكبر في هذه العمليات.

وسرَّ نيوزيلندا أن تسهم بدعم مالي في الدراسة التي أجراها الأمين العام تنفيذا لذلك القرار، عن أثر الصراع المسلح على المرأة والفتاة. وتشارك نيوزيلندا في مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي اجتماع مجموعة الخبراء الذي استضافته كندا للنظر في أفضل السبل لتنفيذ القرار.

وندرك على وجه خاص في منطقتنا أثر الصراع المسلح على المرأة وأثر الدور البنّاء جدا الذي يمكن للمرأة أن تضطلع به في عملية السلام وفي إعادة بناء المجتمع. وقد أشار المتكلمون السابقون إلى التشكك بشأن هذه القضية. ولكننا نعلم، مثلا، كما ذكر زميلي ممثل استراليا للتو، أن النساء اضطلعن بدور حاسم في إنهاء الأزمة الانفصالية من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٨ في بوغنفيل. وفي جزر سليمان، ساعدت الجماعات النسائية مؤخرا على بناء الزخم صوب السلام. وخرجت النساء إلى الشارع مطالبات بإنهاء الصراع العرقي بين الغوالي والماليتان.

وأعجبنا بالتزام إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تيمور الشرقية. فلم تكفل هذه الإدارة إدماج موظفيها للقضايا المتعلقة بنوع الجنس في أعمالها فحسب، بل جمعت بنشاط البيانات والمعلومات المتعلقة بحالة المرأة في تيمور الشرقية وضمنت الإدلاء برأيها في القضايا التي تهمها. ومع ذلك،

يشير تقرير الإدارة إلى أن من المهم بالنسبة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن تزيد الدول الأعضاء عدد النساء في القوات العسكرية والشرطة المدنية التي تخدم في عمليات حفظ السلام. ويسرنا أن ننوه باضطلاع ٤٦١ امرأة - أي أكثر من ١٠ في المائة من العدد الإجمالي - بدور فعال كجزء من قوة حفظ السلام التي تسهم بها نيوزيلندا في تيمور الشرقية.

أخيرا، أرحب بالفرصة التي تتيحها هذه المناقشة للتأكيد على الأهمية الجوهرية لتحقيق العدل بين الجنسين من أجل صون السلم والأمن ولتمكين المرأة من المشاركة في عملية صنع القرار.

السيدة مورناغان (أيرلندا) (تكلمت بالانكليزية): أبدأ بشكر السيد غينو، وكيل الأمين العام، والسيدة أنجيلا كنغ، الأمينة العامة المساعدة والسيدة هيزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويوافق وفد بلادي تماما على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في تقاريرهم، كما جرى إلقاء الضوء عليها صباح اليوم، ونتطلع إلى الحصول على توصياتهم المفصلة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

تكلمت رئاسة الاتحاد الأوروبي آنفا في هذه المناقشة، ونتفق اتفاقا تاما مع النقاط التي أثارتها. كما أن المتكلمين السابقين عالجوا كثيرا من النقاط التي كان وفد بلادي يريد أن يتناولها. ولهذين السببين، ونظرا لتأخر الوقت، سأحاول إيجاز بياننا. ولكن هناك بضع نقاط نود إثارتها.

أعتقد أنه يتضح من مناقشة اليوم أن هناك مقترحات وأفكارا كثيرة تتعلق بطرق إدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، يكمن التحدي في كفالة التنفيذ المنتظم لهذه المقترحات والمبادئ التوجيهية في جميع أنحاء المنظومة وضمان وجوب أن تؤخذ في الاعتبار المنظورات الجنسانية حيثما تناولت منظومة الأمم المتحدة عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

ويود وفد بلادي أن يرى التقارير القادمة تتضمن تحديدا للآليات الواجبة لضمان الإدماج الكامل للمنظورات الجنسانية في أعمال جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تتضمن هذه الآليات اقتراحا باستحداث منصب مستشار لقضايا نوع الجنس في إدارة عمليات حفظ السلام، وهو اقتراح نؤيده تماما. ويجب النظر في استحداث مراكز اتصال مماثلة في إدارات أخرى تشمل، على سبيل المثال، إدارة الشؤون السياسية، بحيث نكفل مشاركة المرأة في كل مرحلة من مراحل مفاوضات السلام وفي التخطيط وصنع القرار والتنفيذ على جميع المستويات وبصفة منتظمة. وقد تناولت استراليا أيضا هذه النقطة الآن. ويجب أيضا وضع أحكام لتمويل هذه الآليات، كما يجب تخصيص الموارد بحيث تدعم تماما المكاتب المختصة بنوع الجنس في الميدان. ونرى أن آليات أو مراكز اتصال يجب استحداثها في الإدارات نفسها على مستوى رفيع بقدر يكفل التأثير على صنع القرار ورسم السياسة في الإدارة المعنية.

وفيما يتعلق بقضية الرصد والمتابعة، نعتقد أن ذلك أمر حيوي. فيجب أن يكون هناك رصد وتقييم مستمران لأعمال مختلف هيئات أسرة الأمم المتحدة، وللخطوات التي يمكن أن تتخذ لتحسين النظام بغية ضمان نهج متسق.

ونتفق تماما مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على أن نوع الجنس يجب أن يشكل جزءا لا يتجزأ من جميع عمليات حفظ السلام، بنفس الطريقة التي يشكل بها الأمن والانضباط وغيرهما جزءا من تلك العمليات أيضا. ويجب تعيين مستشاري قضايا نوع الجنس عند البدء في عمليات

حفظ السلام، بما في ذلك مرحلة التخطيط، كما ذكرنا الآن، ويجب أن يكونوا على مستوى رفيع بقدر يكفي للتأثير على عملية صنع القرار.

وفي هذا الصدد، أرى أن الخبرة الإيجابية جدا في كوسوفو وتيمور الشرقية، وغيرهما من العمليات التي تتضمن وحدات لنوع الجنس، تدعم الفكرة بأن نوع الجنس يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من جميع هذه العمليات.

في الأسبوع الماضي، واعتمادا على الدروس المستفادة في سيراليون، أدلت السيدة مكاسكي، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بعدد من الملاحظات المفيدة جدا. فذكرت، فيما يتعلق بإحدى هذه الملاحظات على وجه الخصوص، أنه في ظل هيكل البعثة في سيراليون تمركزت القضايا الإنسانية في عملية صنع القرار السياسي والعسكري في البعثة. وفضلا عن ذلك، استنتجت السيدة مكاسكي أن تعيين مسؤولين عن حقوق الإنسان والشؤون المدنية شكل تقدما بالنسبة للعمليات السابقة. ونعتقد أن تعيين مستشارين لقضايا نوع الجنس في مراكز نفوذ في البعثات سيكون هاما بالنسبة لوضع القضايا المتعلقة بنوع الجنس في مركز الإطار الأوسع للبعثة.

وفيما يتعلق بالنقطة المتصلة بذلك، وهي ضمان معالجة نوع الجنس معالجة كافية في ولاية أية عملية، يبدو أن هناك دليلا متزايدا على استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. وفي هذا الصدد، يلقي حكم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأن اغتصاب واستعباد المرأة يمكن تصنيفهما كجرائم ضد الإنسانية، الضوء على أهمية وضع أحكام كافية من أجل القضايا المتعلقة بنوع الجنس في ولايات البعثات. وأعتقد أن السيدة مكاسكي أشارت في هذا الصدد على وجه الخصوص في الأسبوع الماضي إلى أنه كان من الممكن لولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تكون أكثر شمولا لو أنها جعلت ولايتها تتجاوز معايير الحساسية المتعلقة بنوع الجنس وإدماجه بحيث تشمل تلك الولاية معالجة العنف القائم على نوع الجنس والاستغلال الجنسي المنتشرين بشكل وبائي.

ومن النقاط الأخرى التي تناولها عدد من المتكلمين كذلك عصر اليوم مسألة التدريب. ونرى أن التدريب بصفة خاصة شديد الأهمية. وهذا ينطبق بطبيعة الحال على موظفي المقر والموظفين على أرفع المستويات في المنظمة، فضلاً عن الأفراد الميدانيين. ذلك أن الوعي، كما قال وكيل الأمين العام غينو هذا الصباح، يبدأ عند القمة.

ومن النقاط التي جرى التعرض لها عصر اليوم، وبصفة خاصة من قِبل ممثل الولايات المتحدة وعدد من الآخرين، مسألة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ونرى أيضاً أن زيادة عدد النساء المشاركات في الجوانب العسكرية والمدنية، بما في ذلك المشاركة على أعلى الأصعدة، من شأنها أن تؤثر تأثيراً هاماً على الجو العام للبعثة. وفي هذا الصدد، أكتفي بالإشارة إلى أن أيرلندا تنشر أفراد الشرطة المدنية والوحدات العسكرية من النساء منذ ٢٠ عاماً.

ومن المهم أيضاً ضمان معالجة المسائل المتعلقة بنوع الجنس بشكل كامل في مرحلة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، حتى يدمج تعزيز حقوق المرأة وتساويها في الحقوق في مرحلة بناء السلام برمتها. وينبغي أن تستخلص الدروس في الوقت المناسب أيضاً من الخبرة المكتسبة في تيمور الشرقية وغيرها من الأماكن.

وأخيراً، وفيما يتعلق فقط بنقطة المرأة كبانية سلام بالذات، وقد أشارت فرنسا أيضاً إلى أهمية إشراك المرأة في صنع القرار في أفغانستان على سبيل المثال، فقد رأينا نحن من خلال تجربتنا الخاصة في مسألة عملية السلام في أيرلندا الشمالية ما للنساء من أهمية في بناء السلام في مجتمعاتهن

المحلية. وكان ذلك في الواقع أمراً محورياً بالنسبة لتطور عملية السلام في أيرلندا الشمالية ولا سيما بالنسبة لتهيئة الظروف التي يسرت على أرض الواقع العملية المؤدية إلى اتفاق الجمعة الحزينة في عام ١٩٩٨.

وهذا الاتفاق، بتأكيده التزام الأطراف بالعملية الديمقراطية، يشدد صراحة على حق المرأة في المشاركة الكاملة على قدم المساواة في العملية السياسية. وقد أشارت كل من أستراليا ونيوزيلندا إلى الخبرة الإيجابية المتمثلة في صنع القرار على الصعيد الوطني في جزر سليمان وفي تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ربما يجدر بي أن أشير إلى أن هذه المرة الأولى على قدر ما أتذكر التي تشكل فيها المرأة أغلبية في تمثيل الوفود لدى مجلس الأمن. فقد كان هناك لبرهة وجيزة تسع ممثلات. وكنت أتساءل عما لو كان أحد سيسرع بطرح قرار.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتومورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتوجه لكم بالشكر يا سيدي الرئيس على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة المفتوحة المعنونة ”المرأة والسلام والأمن“، في متابعة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

فباتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وما تلاه من إصدار رئيس مجلس الأمن بياناً في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، تزايد الاعتراف في كافة أوساط المجتمع الدولي بالصلة بين السلام والأمن الدوليين وبين المسائل المتعلقة بنوع الجنس. وثمة تزايد في الوعي بالتأثير السلبي للصراع المسلح على المرأة والطفل بصفة خاصة وبأهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام بعد انتهاء الصراع.

ومن ناحية أخرى، فإن ما يلزم الآن هو مزيد من المعلومات المفصلة والتحليل التفصيلي لأمثلة ملموسة، فضلاً عن التوصيات والتدابير العملية. ولذا يتطلع وفدي إلى النتائج التي ستسفر عنها الدراسة التي تجريها السيدة أنجيلا كنغ، المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة. كما نتطلع إلى نتائج التقييمات التي يجريها الخبيران المستقلان اللذان عينهما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن تأثير الصراع المسلح على المرأة ودور المرأة في بناء السلام، وإلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام في وقت لاحق من هذا العام.

وسوف تكون الاستنتاجات التي تتوصل إليها هذه الدراسات والتقارير حاسمة في توفير الإرشاد والمنهجيات العملية اللازمة لمواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

واسمحوا لي بأن أصف بإيجاز الآراء الأساسية لحكومتي والإجراءات الملموسة التي اتخذتها فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني في مجال الصراعات وحفظ السلام. وأود أولاً أن أوجه الاهتمام بصفة خاصة للدور النشط الذي تؤديه المرأة الأفغانية في تعمير بلدها بعد انتهاء الصراع. وكما أشار رئيس الوزراء كويزومي في المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة للتعمير في أفغانستان، الذي عقد في طوكيو في وقت سابق من هذا العام، فإن تمكين المرأة هو من الأولويات العليا للمساعدة التي تقدمها اليابان في تعمير أفغانستان.

ومن ثم فقد أوفدت اليابان خبيراً إلى وزارة شؤون المرأة وقدمت الدعم المالي اللازم لإقامة مراكز المرأة في أفغانستان. علاوة على ذلك، أنشأت اليابان في شباط/فبراير المجلس الاستشاري المعني بتقديم المساعدة للمرأة في أفغانستان، آخذة بعين الاعتبار مقترحات مجلس الأمن، وقد عقدت العزم على مواصلة تقديم الدعم للجهود الهائلة التي تبذلها النساء الأفغانيات أنفسهن لإعادة السلام إلى بلدهن.

ثانياً، كلما تزايدت أبعاد الولايات الخاصة بعمليات حفظ السلام تعدداً، تتزايد أهمية دمج آراء النساء في الأنشطة التي تقوم بها كل منها. ويسرني أن أشير إلى أن الحكومة اليابانية أوفدت في وقت سابق من هذا العام سبع عاملات لحفظ السلام إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، حيث تعملن الآن في التنسيق بين الأنشطة في مجالات من قبيل الاتصال والترجمة. يضاف إلى ذلك أن عدداً متزايداً من موظفات الأمم المتحدة اليابانيات تعملن في العناصر المدنية ببعثات حفظ السلام. وسوف تسعى حكومة اليابان باستمرار على زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام بمختلف المجالات.

ثالثاً، بالنظر إلى الأهمية الخاصة لتعميم المنظور الجنساني في الميدان، أيدت الحكومة اليابانية توصية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي أقرتها الجمعية العامة، والتي تقضي بأن ”عمل جهات التنسيق المعنية بنوع الجنس ينبغي أن يتمتع بالدعم الملائم من الأمانة العامة“. وفي هذا السياق، يأمل وفدي أن تعد الأمانة العامة، كما جاء في قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٩٣ في حزيران/يونيه هذا العام، سياسة متسقة لتعميم المنظور الجنساني في جميع أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وتتولى شرحها بوضوح.

وسوف نحتفل في تشرين الأول/أكتوبر بالذكرى السنوية الثانية لاتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويأمل وفدي أن تثبت المناقشة التي تجري في اجتماع اليوم جدواها في الجهود المستمرة المبذولة لمتابعة القرار وأن تتجلى بشكل كامل في تقرير الأمين العام.

ودعوني في الختام أؤكد لكم يا سيدي الرئيس استعداد اليابان للمساهمة في تحقيق أهداف هذا القرار الهام بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء الأخرى المهتمة بالأمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل ليختنشتاين. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): هذه المناقشة المفتوحة تعبير آخر عن التزامكم الشخصي يا سيدي الرئيس، والتزام وفدكم، بالمسائل الجنسانية المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. ونود أن نشكركم على ذلك. كما نعرب عن امتناننا لمن قدموا بيانات صباح اليوم، ولا سيما السيدة أنجيلا كنغ، المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة.

وقد رحبنا كما رحب كثير من الآخرين بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بوصفه إنجازاً تاريخياً لمجلس الأمن ونرى أنه قد أحدث بالفعل فارقاً كبيراً على أرض الواقع. ولذا فإن هناك زخماً جيداً، وتتيح هذه المناقشة فرصة للمضي بهذه العملية قدماً للأمام.

ويبدو لنا أن الأخذ بنهج يقوم على المشاركة أمر حيوي لدفع العمل في المجال الواسع النطاق المتعلق بالمرأة والصراع المسلح. ومن الضروري إدراك أن المرأة من الجهات الفاعلة والجهات المشاركة في الصراعات المسلحة، وليس فقط من الضحايا، وأنه لا بد من التعامل معها بهذه الصفة. ذلك أن الأدوار التي تضطلع بها تتراوح بين الإعالة ورئاسة الأسر المعيشية وبين صنع السلام، كما أنها يمكن أن تكون مقاتلة وأداة من أدوات العنف. ولذا فمن الواضح أنه يجب إشراك المرأة في جميع مراحل صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

إن دور المرأة في بناء السلام بعد الصراع له أهمية خاصة. ونتطلع قدما إلى إنشاء وحدة بناء السلام ضمن دائرة الشؤون السياسية والتي يمكن أن يكون لها أثر كبير في

هذا الخصوص. ونواصل التزامنا بالدعم المالي لوحدة بناء السلام هذه، خاصة في ظل هذه الخلفية.

عندما تبدو الحاجة واضحة إلى شمول المرأة في جميع هذه العمليات نستنتج منطقيا أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها الخاص في هذا الصدد. يجب أن تعطى النساء مناصب قيادية على الأخص كممثلات خاصات ومبعوثات خاصات للأمين العام. وهذه أفضل طريقة لا لتوضيح التزام المنظمة نفسها فحسب بل أيضا لإحداث تأثير حفاز: خلق الوعي بين الناس المعنيين بطريقة تؤدي إلى انخراط أكبر للنساء على كل الأصعدة. و لم يتم حتى الآن تنفيذ التعهد الذي قدمه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد كان وفدي نشيطا حول هذه المسألة بشكل خاص لعدة سنوات ونجدد امتناننا العميق لإسهامكم الشخصي سيدي الرئيس بهذا الخصوص.

إن انخراط النساء كمشاركات يجب أن يتم يدا بيد مع معالجة حاجاتهن الخاصة وحساسيتهن. فمن الواضح أن النساء أكثر عرضة لمخاطر الصراع المسلح من الرجال. وعادة ما تتفاقم ثقافة العنف والتفرقة ضد المرأة، السائدة أصلا، في زمن الصراع المسلح. ولذلك يجب أن تبدأ حماية المرأة في أوقات كهذه في زمن السلم. ولكن بالإضافة إلى هذه العوامل المنظمة فإن الصفة المتغيرة للصراعات المسلحة هي التي تعرض النساء لخطر خاص. لقد أصبح الاستهداف المنظم والمتعمد للسكان المدنيين سمة متكررة في الصراعات المسلحة الأخيرة، وإن النساء يتأثرن بشكل غير متناسب بالتشريد القسري، والألغام والعنف الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كنتيجة لذلك. وبالتالي يصبح التقيد الكامل بالقانون الدولي مهما بشكل خاص. وفيما يتعلق بالتطوير المستمر للقانون الدولي فقد اتخذت خطوات واسعة في السنوات القليلة الماضية، خاصة في حقل العنف الجنسي، من خلال أعمال المحكمتين المتخصصتين اللتين أنشأهما مجلس الأمن، وبالطبع من خلال النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما الذي دخل حيز النفاذ للتو. ومن ناحية أخرى، شاهدنا أيضا محاولات لتقويض المبادئ القانونية الدولية، وهذا يشكل تحديا لنا لدعم المكاسب التي حققناها والدفاع عنها. إن تنفيذها الكامل سيساعد حقا في توفير الحماية اللازمة للنساء.

إن هذا النقاش خطوة واحدة أخرى في سياق عملية طويلة. إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يوفر لنا قاعدة صلبة للعمل، ونتطلع قدما إلى توصيات محددة للأمين العام والمستشارة الخاصة ويحدونا الأمل أن كون هذه التوصيات ملموسة وعملية. وأن تقدم لنا دليلا قيما، لا سيما في حقل البنية المؤسسية التي من شأنها أن تصبح نقطة بداية لإدماج المنظور الجنساني في جميع أوجه عمليات السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ليختنشتاين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم الأخير على قائمتي ممثل غرينادا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستانيسلاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): في سنواتي الاثنتي عشرة في الأمم المتحدة هذه هي المرة الأولى التي أستفيد فيها من فرصة مخاطبة المجلس. ورغم أنني تكلمت عدة مرات في منتديات الأمم المتحدة الأخرى، فإنني أفعل ذلك الآن بسبب أن جدول أعمال المجلس – المرأة والسلم والأمن – قريب وعزيز على قلبي في الوقت الذي اقترب فيه من عيد زواجي الخمسين.

أبدأ بمقدمة أن العائلة هي أساس المجتمع وأن حياة العائلة الجيدة مرتبطة بشكل تام مع الحياة الوطنية الجيدة ومتحدة بها، وهذا بدوره يُعزز الحياة الدولية الجيدة. منذ غابر العصور كثيرا ما يؤول السلام والوئام في الأسرة

الإنسانية، ولا سيما في حل الخلافات داخل الأسرة إلى سيدة البيت في بيئتها الطبيعية كصانعة سلام.

وهنا تكمن الفرصة الرائعة لإشراك النساء في صنع السلام وبناء السلام وحفظه على أعلى المستويات محليا ودوليا. إن المثل القديم بأن اليد التي تهز المهد تحكم العالم يبقى قولا مأثورا فحسب إن لم توضع المرأة في خضم عملية صنع القرار على أعلى المستويات السياسية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. فعندئذ فقط يمكن للعالم أن يعطي مصداقية وجوهرا للقول الصيني المأثور بأن المرأة تحمل نصف السماء.

لقد صاغ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عُقد في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إعلان وبرنامج عمل بيجين. وهو يحتوي على ١٢ موضوعا ٦ منها جرى تحليلها في كتاب صدر عن الأمم المتحدة تحت عنوان ''المرأة عام ٢٠٠٠: اتجاهات وإحصاءات'' وقد صدر الكتاب قبل عقد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بعنوان ''المرأة ٢٠٠٠: العنصر الجنساني والمساواة والتنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين''. وكانت النية إظهار أوجه التقدم فضلا عن التفاوتات بين المرأة والرجل في العالم في مجال الصحة وحقوق الإنسان وصنع القرار السياسي والعمل والتعليم والأسرة.

بسبب ضيق الوقت سوف يقتصر وفدي على التطرق بإيجاز لثلاثة مواضيع هي حقوق الإنسان، وصنع القرار السياسي والعمل. لئن كان بعض التقدم قد أُحرز، فإننا لا يمكننا أن نغفل رؤية أن الطريق أمامنا ما زال طويلا قبل أن نحقق هدفنا المعلن وهو اعتبار حقوق النساء من حقوق الإنسان، حسبما ناقشه تقرير الألفية، أو المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة كما يقرها الميثاق، أو أن للجميع بلا تمييز حق الحصول على أجور متساوية عن العمل المتساوي، كما تشدد على ذلك المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

مع ذلك فإن عدم المساواة بين الجنسين يتضح أكثر ما يتضح في سوق العمل حيث تتقاضى النساء في المعدل ٣٠ في المائة أقل من الرجل عن إنجاز نفس العمل. وفضلا عن ذلك، في البيت، حيث يتسم عمل المرأة المترلي كزوجة وأم بأهمية فائقة لرفاهية المجتمع، كثيرا ما لا يحظى عمل المرأة بالتقدير ولا تتقاضى عنه أجرا. إن العمل المترلي بدون أجر يعتبر في كل مكان من مسؤولية المرأة.

أليس من التناقض أنه بعد مرور ما يزيد على ٥٠ عاما على المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما زال الرجل مسيطرا على الساحة السياسية؟ مع ذلك تضم جميع الصكوك الدولية وجميع التشريعات الوطنية في جوانحها مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. على الرجال إذا مسؤولية المساهمة في إلغاء سيطرة الرجال على المجتمع والسماح بظهور فضائل المرأة. إن الرجال الأخيار يجب ألا يشعروا أبدا بتهديد من المرأة في المساواة.

إن المساواة بين الجنسين ترتكز على تربية الفتيات والأولاد تربية تكفل تمتعهم، في حياقم في عالم اليوم المعولم، بإمكانية الانضمام إلى الاتجاه السائد لمساواة الفرص بين الجنسين. إن تقرير الدورة السادسة للجنة المعنية بمركز المرأة، الذي نُشر في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، يفصح عن مدى بُعدنا عن تحقيق هذا الهدف. وإذا أُعطيت النساء والفتيات فرصة التعلم فإهن سوف ينجحن تماما مثل الرجال والأولاد بل إن هناك من يعتقد بأن بإمكان النساء والفتيات تحقيق إنجازات أكبر.

وفي عام ١٩١٦، وصف عالم النفس جورج ستراتون الأستاذ بجامعة جنوب كاليفورنيا ما كان يعتبره،

وتذكروا أن هذا ما كان يراه هو وليس ما أراه أنا، التفوق الأصيل الذي يتسم به مخ الأنثى في رؤية الصورة كاملة. وقد أعرب في مقال عن الحركة النسائية وعلم النفس بمجلة سينتشوري (القرن) عن أمله في أن تتخلص المرأة من أوهام الذكور حين تحتل مكانها الجدير بها في المجتمع.

وقال إن الرجل يميل إلى التركيز على أسنان العجلات بدلاً من اللحم والدم. فالرجل بعد أن يبدأ بشيء من التساؤل السخي عن الطبيعة، ينتهي به الأمر إلى الانبهار بالأداة، أي بالجهاز العلمي. ويقيم الرجل الحكومات لتنظيم الحياة وينتهي به الأمر إلى أن يعشق مهام الحكم أكثر من عشقه للحياة. وقال ستراتن إن عبقرية التنظيم التي يتسم بها الذكور تحتاج إلى أن يكملها إحساس المرأة بلب الأمور بدلا من زخارفها.

ولا أستطيع أن أنهي كلمتي دون الإشارة إلى ما جاء في الأساطير اليونانية عن سعة حيلة المرأة وحكمتها وقوتها. إذ يخبرنا أريستوفانيس في مسرحية ليسستراتا، وهي كوميديا رائعة كتبت في عام ٤١١ ق.م.، أنه خلال حرب البيلوبونيز الخرقاء التي لم يكن لها ضرورة أنهت النساء هذا الجنون العسكري وفضحن حمق الحرب وعدم جدواها باستيلائهن أولاً على مبنى الأكروبوليس، الذي كان يضم الخزانة العامة، ثم رفضهن بعد ذلك أي علاقات حميمة مع الجنود العائدين من القتال. فجلب هذان الإجراءان من جانبهن، الاستيلاء والإضراب عن الجنس، السلام والتنمية في قرن أبعد ما يكون عن القرن الحادي والعشرين وأقل ما يكون صلة به.

وأخيراً، نقوم نحن الرجال بدور الصلة بين البيت، حيث يبدأ تعليم الدروس وتعلمها، وبين العالم الواسع، حيث يجري تطبيقها سعياً لتحقيق السلام والأمن. وقد ألمّ فيلسوف صيني قديم على خير وجه بإسهام المرأة في السلام والأمن حين قال:

”إذا كان في الروح نور، سيكون في الشخص جمال. وإذا كان في الشخص جمال، سيوجد تناسق في البيت. وإذا وجد تناسق في البيت، سيوجد نظام في الدولة. وإذا وجد نظام في الدولة، سيوجد سلام في العالم“.

فيالها من إشادة بالمرأة. وأود على هذه النبرة أن أحيّي وأصافح وأشكر السيدة أنجيلا كنغ والسيدة نولين هيزر، والسيد غينو بطبيعة الحال، على الكلمات التي أدلوا بها اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرى أن ممثلة غرينادا، برشاقة تفوق أيا من الآخرين اليوم، قد ألزمت الرجال مكانهم الصحيح.

وأود أن أعرب عن بعض النقاط بصفتي ممثلاً للمملكة المتحدة، مع اتفاقي أيضاً مع البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك نيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

وأرى أن الممثلين الثلاثة الذين بدأوا مناقشتنا اليوم قد حفزونا حفزاً هائلاً، تلته مناقشة مفيدة وبالغة الإثارة للفكر، تغطي طائفة واسعة من المسائل المرتبطة بالمرأة والصراع وصنع السلام.

لقد تغير الصراع، ويجب أن نتغير كذلك. وتعترف المملكة المتحدة بما للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من قيمة هائلة وما يتصل به من المبادرات المتعلقة بنوع الجنس في إبراز نوع الجنس كمسألة ذات صلة حقيقية بتسوية الصراع وحفظ السلام وبناء السلام.

ولكننا معنيون اليوم بالتنفيذ. وشأني شأن ممثل أستراليا بعض الشيء، لا أرى أن المجلس بحاجة إلى مزيد من وضع المعايير في هذا المجال. فما نحتاج إليه هو التنفيذ.

وقد رأينا أن هناك سببين جوهريين لإجراء هذه المناقشة بهدف البناء على ما ورد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وليس الاكتفاء بتأكيده من جديد.

الأول هو أن نطرح احتمال أن يُحرم من الإفلات من العقاب من يلتزمون أو يعتزمون الالتزام بالعنف ضد المرأة في منطقة من مناطق الصراع، وأن تردعهم الممارسة الطيبة. وأرى أن اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إيضاحي ولا يمثل سوى نقطة للبدء في المجال المذكور.

وكان السبب الثاني لإجراء هذه المناقشة يتمثل في الاعتراف بالإسهام الهائل الذي يمكن للمرأة أن تقدمه لمنع نشوب الصراع والتفاوض وبناء السلام بعد انتهاء الصراع وتجلي هذا الإسهام في ممارسة حفظ السلام. وأعرب عن تقديري للأمم المتحدة بأسرها لما أحرزته من تقدم حتى الآن في تعميم المنظور الجنساني في كافة أرجاء المنظمة.

ونرحب على سبيل المثال بالمؤشرات الأخيرة لوحدة الدروس المستفادة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام على أن وجود المرأة في عمليات حفظ السلام قد حسّن فعالية تلك البعثات بتحسين مستويات الوصول إلى السكان المحليين وزيادة نطاق المهارات والنُهج والمنظورات التي لدى البعثات.

ونعرب عن ترحيبنا بهذا التقدم المحرز حتى الآن، غير أنه يتعين علينا رؤيته على حقيقته، وهي أنه مجرد البداية في عملية أوسع نطاقاً بكثير. ذلك أن كل جزء في منظومة الأمم المتحدة يشترك في هذا النطاق العريض من المسائل التي يتناولها القرار، بدءاً من منع نشوب الصراعات إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام والصناديق والبرامج، يجب عليه أن يولي الاهتمام المناسب للمنظورات المتعلقة بنوع الجنس.

ومن المقبول الآن دون جدال أن تعميم المنظور الجنساني يمثل استراتيجية بالغة الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإلى جانب ذلك فإن الفعالية في إدارة الصراع، وخاصة منع نشوبه، هي وجه من الوجوه التي تركز عليها هذه الأهداف. وسيزيد دمج المنظورات الجنسانية في الأعمال المتعلقة بمنع نشوب الصراعات من فعالية الأثر المترتب على تلك الأعمال.

ومن المهم لذلك أن تعرب الدول الأعضاء في جميع هيئات الأمم المتحدة عن التزامها السياسي بتعميم منظور جنساني وأن تقدم التوجيه والإرشاد في هذا الشأن. وقد رأينا بعض أمثلة ممتازة على هذا خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخراً، حيث نظرت في تعميم المنظور الجنساني لأول مرة تحت بند فرعي مخصص من بنود جدول الأعمال. وهل لي أن أهنئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي على اتخاذه بالأمس قراراً يدفع إلى الأمام بتعميم المنظور الجنساني في المجلس المذكور والأجهزة التابعة له. وياله من شيء طيب أن نرى المجالس تتبارى من هذه الأوجه. وينبغي لمجلس الأمن، كما فعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره، أن يحدد أفضل ممارسة ويشجع على نشرها.

كما أثني على المساهمة الهامة والقيّمة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في هذا الميدان، سواء في تعاونها مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء أو في الأنشطة المستقلة المتسمة في كثير من الأحيان بالشجاعة التي تضطلع بها في مناطق الصراع.

ونعلم جميعاً أنه ما زال هناك الكثير الذي ينتظر عمله. فلم نكد بعد نخدش سطح المشاكل الحقيقية على أرض الواقع في مناطق الصراع. ويحدونا الأمل في أن يساعد هذا الاجتماع في الحفاظ على الزخم الذي أوجده القرار

١٣٢٥ (٢٠٠٠) والبناء عليه وأن يؤدي لإحراز مزيد من التقدم في هذا المجال من خلال الأفكار التي طرحت في هذه المناقشة، وفي تجاوب الأمانة العامة، وفي استجابة الوكالات ذات الصلة والحكومات لتلك الأفكار.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لمتكلمينا الأصليين وأطلب إليهم أن يختاروا أياً من التعليقات أو الأسئلة المتبقية التي يودون التعقيب عليها.

أعطي الكلمة لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): لعلي أبدأ بالإعراب عن مدى امتناننا لهذه المناقشة وللتأييد الذي أعرب عنه الكثير من الوفود للجهود التي تبذلها الإدارة لتعميم المنظور الجنساني وتعزيز قدرة الإدارة على عمل ذلك بالتحديد.

وقد أشار سفير كندا صباح اليوم إلى أنني كنت أتناول البعثات الخمس التي أحرزنا فيها، على ما أظن، تقدماً كبيراً، وأراد أن يعرف المزيد عن البعثات الأخرى. وأعتقد أنه يتعين عليّ أن أكون شديد الصراحة.

وإذا كنا قد أحرزنا هذا التقدم في خمس بعثات، فإن ذلك يعود إلى وجود مستشارين رفيعي المستوى للمسائل الجنسانية أمكنهم اتخاذ إجراءات فعالة ودفع العملية بالفعل إلى الأمام. وفي حالة عدم وجود هؤلاء المستشارين، وهي الحالة في عشر بعثات أخرى لحفظ السلام، فإن ما يمكننا عمله محدود جدا. ومما يزيد من ذلك أنه لا يوجد في المقر بعد مستشار رفيع المستوى لإدماج المسائل الجنسانية يمكنه أن يضمن انتفاع البعثات التي لا يوجد فيها مستشارون لقضايا نوع الجنس بأوجه النجاح في البعثات التي يوجد فيها أولئك المستشارون.

وفي البعثات التي لا تحظى بهذا الدعم، فإن ما نقوم به هو تعزيز قدرة موظفينا على التحلي بالسلوك الواجب والحساسية المطلوبة عن طريق التدريب الإقليمي. وما يمكننا أن نفعله هو أن نتأكد من التمسك بمعايير الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا الانضباط، ومن تفسير مدونة السلوك بأكبر قدر من الدقة، ومن اتخاذ الإجراءات التأديبية عند سوء السلوك، ومن إجراء مقاضاة جنائية عند حدوث سلوك جنائي. ويجب الاضطلاع بكل ذلك.

ولكنني أود أن أقول إن كل ذلك يعالج جانبا واحدا فقط من جوانب هذه القضية. وأعتقد أن سفير كولومبيا هو الذي ذكر هذا الصباح أن النساء والفتيات في الصراعات لسن مجـرد ضحايا. بل يمكن أن يكنّ من الأطراف الفاعلة أيضا. وتعزيز الانضباط ووجود مدونة سلوك جيدة لا يعالجان إلا جانب الضحايا من القضية. وهذا لا يتناول الجانب الإيجابي من التمكين الواقعي للمرأة، بحيث نحرز نجاحا أكبر في العمليات التي نضطلع بها لحفظ السلام.

وللتوصل إلى ذلك، عليكم أن تفكروا عند تناول كل عملية محددة لحفظ السلام في كيفية إدماج البعد الجنساني. وهذا لا يحدث بطريقة آلية، كما سمعنا من كثير من المتكلمين طـوال هذا اليوم. ولهذا فمن الأهمية القصوى لا أن يكون لدينا الانضباط الواجب ومدونة السلوك الصحيحة والتدريب الجيد فيما يتعلق بنوع الجنس فحسب، بل أن تحتوي البعثة - كما ذكرت صباح اليوم - على مسؤول رفيع المستوى يمكنه أن يفكر في جميع الآثار الناجمة عن مراعاة الأبعاد الجنسانية، حتى يمكننا أن نحرز قدرا أكبر من النجاح.

السيدة كنغ (المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة) (تكلمت بالانكليزية): كانت هناك بضعة أسئلة من فرنسا عن الطريقة التي يمكن بها لمكتبي ولقسم

تقدم المرأة أن يساعدا المرأة في أفغانستان وغيرها من المناطق. ومن باب متابعة الاهتمام الكبير من جانب المجلس بإعادة هيكلة عمليات حفظ السلام وإنعاشها – وأشير بصفة خاصة إلى تقرير الإبراهيمي – تم تعيين موظفة مختصة بالمسائل الجنسانية في قوة العمل الإدارية الموحدة الأولى التابعة لمكتبي. ومن الغريب، كما اتضح فيما بعد، أن نفس هذه السيدة تشغل الآن منصب مستشارة لقضايا نوع الجنس في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، حيث تعمل مباشرة مع الممثل الخاص للأمين العام. كما أنها تتعاون تعاونا وثيقا مع المسؤول المختص بقضايا نوع الجنس في الوكالة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وجميع الوكالات الأخرى. وعلاوة على ذلك، تضع المستشارة خطة إطارية موحدة لتنفيذ سياسات تراعي فيها الفوارق بين الجنسين في أفغانستان. وهي تعمل أيضا مع الشبكة المشتركة بين الوكالات في وزارة شؤون المرأة ومع المسؤولين الحكوميين.

وهناك طرق أخرى تتضمن عقد حلقات عمل عن منع نشوب الصراعات، وقد عقدت في مناطق متعددة مثل المغرب وغانا وأديس أبابا وغيرها. هذا ما يتعلق بمكتبي فحسب. وهناك آليات أخرى متعددة لحل الصراعات وبناء القدرات تعمل في جميع أنحاء المنظومة. ويعقد صندوق الأمم المتحدة السكاني وغيره حلقات عمل مماثلة. وتوجد أيضا حلقات عمل مفيدة جدا بشأن بناء آليات وطنية للمرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتوعية القانونية وحقوق المرأة في إطار عمليات حفظ السلام.

واحتفلنا كذلك باليوم الدولي للمرأة، الذي كُرس لأول مرة هذا العام لنساء أفغانستان. وأثار ممثل المكسيك قضية الممثلين الخاصين للأمين العام وأود أن أشير فقط إلى أنه بينما أحرز تقدم كبير منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا ليس لدينا سوى ممثلة خاصة واحدة للأمين العام من بين ٤٦ ممثلا، وثلاث نائبات للممثلين الخاصين للأمين العام من نحو ١٢ نائبا. وقد لا تكون هذه الأرقام دقيقة، إلا أن هذا هو التقدير التقريبي. وبالتالي، ما زال الطريق أمامنا طويلا.

وفضلا عن ذلك، ننظر بصفة خاصة في البعثتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جورجيا لأننا نشعر بأن العنصر النسائي فيهما هام. فمنصب الممثل الخاص للأمين العام في جورجيا تشغله امرأة وكذلك منصب النائب، كما قال السيد غينو. وهناك نائبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومستشارة عامة رفيعة المستوى، وستشغل امرأة قريبا منصب رئيس الشؤون الإنسانية هناك. وهذه المرأة تراعي الفوارق بين الجنسين مراعاة كبيرة، ولا تتمتع جميع النساء بهذه الصفة. وهناك أيضا موظفة مهنية على مستوى أدنى بمكتب مركز الاتصال للمرأة في نيويورك.

وبالتالي، من المفيد للمجلس أن ينظر أيضا في البعثات التي نشهد فيها بدء وجود عنصر نسائي في القمة لمعرفة ما إذا كان ذلك يسفر عن تغيير نحو الأحسن في نهاية المطاف.

السيد الرئيس، أود أن أقول إنني أشكركم جزيل الشكر، كما أشكر أعضاء هذا المجلس، على المناقشة الهامة والثرية التي نعقدها وعلى المقترحات. وأود أن أشكركم أيضا باسم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات على بلورة وصقل كثير من التوصيات التي رفعت إليكم، وعلى توجيهكم الواضح لنا بشأن الطريق الذي تريدون معنا أن نسلكه.

وأود أن أشكر ممثل الصين أيضا، الذي ذكر خطة العمل المشتركة بين الوكالات لمتابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونرجو مخلصين أن نحيطكم علما بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر بكيفية تنفيذ خطة العمل هذه.

أود أن أختتم بأن أرجو منكم النظر في مجالين. أولا، فيما يتعلق بالنوايا الحسنة والأشياء الرائعة التي ذكرت هنا اليوم، كيف تعملون على تنفيذها على مستوى الميدان؟ كما أود أن استرعي انتباهكم إلى حالة تحذير مبكر بشأن المنظورات المتعلقة بنوع الجنس في ليبريا. لقد شهدت بعض النسوة نشاطا ليليا غير مألوف بالمرة في منطقة معينة في ليبريا. ونظرا لغياب رجالهن، فقد ذهبن لرؤية ما يجري. وشاهدن تكديسا للأسلحة. وسرعان ما أبلغن ذلك لوزيرة شؤون المرأة. وأحاطت الوزيرة مجلس الوزراء علما بتلك الواقعة. إلا أنه طُلب منها على الفور أن تسكت وقيل لها أن ذلك ليس من شأنها. والواقع أن أعضاء مجلس الوزراء استعلموا عما كانت تفعله النساء في ذلك الوقت المتأخر من الليل. وانتهوا إلى أنه من الواضح أنهن من البغايا. وكانت تلك نهاية الدرس، لكن الواقع هو أنه كان هناك تكديس للأسلحة أدى إلى صراع.

والمجال الثاني الذي أود في واقع الأمر أن استرعي انتباهكم إليه، وقد كانت هناك بعض الميول المدهشة من أعضاء هذا المجلس أو أحاسيس داخلية لهم بحدوث ذلك، هو أننا سمعنا من الكاميرون أن هناك نية خالصة لمعالجة القضايا المتعلقة بنوع الجنس في تشرين الأول/أكتوبر. كما سمعنا من كولومبيا بأنه سيجري النظر في تلك القضايا في كانون الأول/ديسمبر. ونود من كل عضو من أعضاء هذا المجلس أن يحذو حذوكم، السيد الرئيس، وغيركم ممن سبقوكم، الذين رأوا أن من المناسب تناول القضايا المتعلقة بنوع الجنس في الأشهر قيد استعراضكم.

السيدة هيزر (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بجزيل الشكر على قيادتكم في هذا المجال وأن أتقدم بالشكر الجزيل أيضا إلى جميع أعضاء مجلس الأمن. إننا نقدر جميع التعليقات التي أثرتموها في مجال المرأة والسلام والأمن برمته، كما نقدر الدعم الكبير الذي قدمتموه إليّ في عملي على مستوى الميدان.

ونرحب بالتأكيد بفرصة تعزيز تعاوننا، وبخاصة على مستوى الميدان. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بالتقدم الذي أحرز، وبخاصة في إدارة عمليات حفظ السلام في الميدان. والواقع أن تجربتنا تدل على أن هذه الإدارة تمكنت من النهوض بدعم المرأة عن طريق الاعتماد على قوة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الأماكن التي يوجد فيها مستشارون للمسائل الجنسانية. ولهذا نعتبر مثال تيمور الشرقية مثالا جيدا، حيث شاركنا في تدريب النساء ونجحنا في جعل النساء ينتخبن على أساس برنامج يتناول العنف ضد المرأة، كما يتناول دعم الشرطة بهدف حماية المرأة. وبالتالي، سررنا بالغ السرور لهذا النوع من العمل على مستوى الميدان. وهذه المناقشة تشكل أساسا ممتازا للتحضير لدورتنا في تشرين الأول/أكتوبر، وسيتناول تقرير الأمين العام والتقييمات المستقلة مجالات العمل العديدة التي تم تحديدها. وهناك توقعات هائلة. فكما لاحظ العديد من أعضاء المجلس، إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وثيقة حية، ستهتم المرأة بها وتبني عليها.

لقد احتفت الحركة النسائية باهتمام المجلس واستجابته إزاء مجال العمل هذا بكامله. وسأكون على اتصال بالمجموعات النسائية لأنقل إليها الرسائل التي نوقشت هنا. ونتطلع إلى المبادرات العديدة التي ناقشتها شيلي وكولومبيا بشأن الأسلحة الصغيرة. كما أود أن أبلغكم بأن وزيرة شؤون المرأة في أفغانستان ستزورنا غدا وسيتم توقيع مذكرة للتفاهم مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. إن قيادة المرأة الأفغانية تدلل بقوة على دور منظومة الأمم المتحدة في العمل معا.

إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يعمل بقوة مع المرأة لإعدادها لمرحلة السلام، وتدريبها على المشاركة في إعادة بناء بلادها. وهذا صحيح من الكونغو إلى نهر مانو. وتكمن قوة صندوق المرأة في بناء قدرات المرأة ومختلف أنماط القيادة التي من شأنها إشراك المرأة في مفاوضات السلام. وفي حالة أفغانستان، اضطلع الصندوق بدور مركزي في إعداد جدول أعمال بشأن المرأة جرت مناقشته في اللويا جيرغا.

وأود أن أركز على العلاقة بين تقرير الأمين العام والتقييم المستقل. هناك تقسيم للعمل بين السيدة كنغ وعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وكلنا نشارك في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي ترأسها السيدة كنغ. ويكفل تقسيم العمل هذا أن يأخذ تقييم الخبراء المستقل بآراء النساء على المستوى الجماهيري، وأن يأخذ في الاعتبار كذلك العمل في المجالات الجديدة التي لا يلتفت إليها الاستعراض المكتبي. تلك هي العلاقة الأساسية، وإن كنا نأمل أن تكون الدراستان جزءا من تقرير الأمين العام.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة صندوق ضئيل الموارد، وإن كنا قد استثمرنا ١٤ مليون دولار في مجال المرأة والسلام والأمن. وتتم هذه الاستثمارات في مجالات عمل أربعة. أولا، الإنذار المبكر والوقاية، واستخدام المجموعات النسائية في الميدان لمساعدتنا. ويتمثل المجال الثاني في الحماية والمساعدة، وذلك بشراكة قوية مع الوكالات المختلفة مثل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمجموعات النسائية. أما المجال الثالث وأكبر المجالات لعمل المرأة وعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيتمثل في مجال بناء السلام، وإشراك المرأة على المستوى الجماهيري ومستوى المجتمعات المحلية في مفاوضات السلام. والمجال الرابع يتمثل في تحقيق العدالة بين الجنسين، لا سيما في بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ونحن نمضي قدما، فإننا ندرك جميعا أن هذا المجال يشكل الخطوة الأولى. ونتطلع إلى شراكة طويلة الأجل مع أعضاء مجلس الأمن بما يحقق التحول اللازم لكفالة السلم والأمن في حياة المرأة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة هيزر جزيل الشكر على هذه الملاحظات الختامية وعلى حماسها في المشاركة معنا اليوم في هذه الجلسة الهامة بالنسبة للمسألة الجنسانية برمتها.

اسمحوا لي أن ألخص بعض النقاط التي سندونها كتابة في أعقاب هذا النقاش، فيما يتعلق بمسؤولية الرئاسة.

أعتقد أننا أجرينا مناقشة ثرية وفي وقتها المناسب، وآمل أن تساعد تلك المناقشة الأمانة العامة في التحضير لتقرير الأمين العام، الذي نتطلع إلى صدوره في تشرين الأول/أكتوبر. وهناك مسائل عديدة، تكلمتم عن الكثير منها بالفعل. ولكن، بغية إشراك مجلس الأمن في هذه العملية، هذه مجموعة هامة من المبادئ التوجيهية. أتوجه بخالص الشكر إلى كل من شاركوا في المناقشة، وخاصة الوفود التي لم تأت اليوم للإدلاء ببيانات وطنية فحسب، بل أرادت التفاعل مع المتكلمين الآخرين، وتبادل الأفكار والدفع بأفكار جديدة.

أما النقاط البارزة التي أعتقد أن علينا أن نأخذ بها، فألخصها فيما يلي.

أولا، ضرورة التأكد من إدماج المنظور الجنساني في جميع هيئات الأمم المتحدة، سواء في الميدان أو في المقر. ثانيا، ثمة حاجة إلى ضمان أن تشتمل كل ولايات حفظ السلام، واتفاقات حفظ السلام والتفاهمات غير الرسمية على المنظور الجنساني المناسب. ثالثا، أهمية إشراك المرأة في جميع المراحل وعلى جميع المستويات في عمليات حفظ السلام، وعمليات السلام، والعمليات الإنسانية وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وقد أبرزت ليختنشتاين هذه الرسالة بكل وضوح،

بالتشديد على أن المشاركة في حد ذاتها جزء هام جدا في معالجة مسألة نوع الجنس.

رابعا، أهمية التدريب الجنساني لأفراد حفظ السلام في العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقد نوه بيان الاتحاد الأوروبي إلى تنقيح المبادئ التوجيهية القائمة، ولكن هناك دليل لإدارة عمليات حفظ السلام يتناول هذه النقاط وينبغي تحديثه باستمرار، وتنفيذه وأن يقرأه ويفهمه كل من يشاركون في عمليات حفظ السلام. خامسا- وثمة إجماع بين كل من تطرقوا إلى هذا الموضوع- أهمية تعيين مستشارة رفيعة المستوى للمسائل الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام. وقد نوه إلى ذلك الاتحاد الروسي والنرويج وآخرون كثيرون.

سادسا، علينا أن نتأكد من الإشراك الكامل للمرأة في برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. إننا لم نحسم تلك المسألة بشكل كاف في المجلس بعد، وهناك عنصر جنساني لذلك ونعلق عليه أهمية كبيرة. سابعا، التأكد من أن جميع عمليات حفظ السلام تضم مستشارين فنيين للمسائل الجنسانية وضمان تشاورهم مع قادة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية ومع قطاعات أوسع من المجتمع، بمن في ذلك النساء ذوات الخبرة بصنع السلام والمجموعات النسائية. وفي هذا المجال، أبدى ممثل كندا ملاحظة هامة. فعندما يأتي الممثلون الخاصون للأمين العام وممثلو عمليات حفظ السلام إلى المجلس، ينبغي أن يُخاطَبوا وأن يُساءلوا عن مجال المنظور الجنساني في عملياتهم. وكما قال لنا وفد كندا، فإن الدقة تكفل المصداقية. وتلك رسالة هامة.

بعد ذلك، هناك استصواب لوضع مدونات لقواعد السلوك التي ينبغي أن تحكم سلوك أفراد عمليات حفظ السلام، بما في ذلك ضمان سلامة وكرامة النساء والفتيات.

وإلى جانب ذلك، ثمة استصواب لتعيين المزيد من النساء في مناصب الممثلين الخاصين للأمين العام، ثم الفائدة المتوخاة لإنشاء قاعدة بيانات مركزية في الأمانة العامة للخبراء في الشؤون الجنسانية والنساء ذوات الخبرة في عمليات صنع السلام. ربما لم يذكر ذلك كثيرون، ولكن أعتقد أنها فكرة يجدر بنا أن نبحثها. ويمكن للأمانة العامة أن تزيدها بحثا. ولم يذكر أحد بعثات مجلس الأمن، ولكننا نجتمع مع المجموعات النسائية عندما نذهب في بعثات، وأعتقد أن ذلك ينبغي أن يكون جزءا طبيعيا من أي بعثة، للتأكد من أن المسائل الجنسانية تؤخذ في الاعتبار تماما.

أخيرا، لا تنسوا أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تقوم بدورها في كل هذه العملية. وقد أشارت نيجيريا في هذا الصدد تحديدا إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهذه الجماعة قد بحثت هذا الموضوع. ولكن أعتقد أن جميع المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن ينبغي أن تكون على علم بأهمية المنظور الجنساني.

وملاحظتي الأخيرة تتعلق بالرجال. إن اعتبر مجلس الأمن أن الرجال وقعوا ضحية لإساءة معاملتهم بسبب نوع الجنس، قد نعود عندئذ لتناول قضيتهم. فهذه ليست ممارسة تمييزية. ونحن نقوم بهذه العملية لأن المرأة تقع ضحية بسبب نوع جنسها في سياق الصراع. فإذا استحق الرجال نفس المعاملة، سوف يحصلون عليها من مجلس الأمن.

وكما ذكرت، سنصدر مذكرة لتلخيص ما وصلنا إليه في هذا النقاش.

أفهم أن ممثل سوريا يود أن يدلي ببعض الملاحظات الختامية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعبر عن ارتياحنا الكبير لإدارتكم لهذه الجلسة، والملاحظات الختامية التي تم التعبير عنها،

والتلخيص الدقيق الذي أدليتم به حول أعمال هذه الجلسة التي وصفناها منذ البداية في بياننا بأنها هامة وهامة جدا.

وأود أن أعلق، سيدي الرئيس، بشكل مختصر على ما ورد في بيان السيد السفير نيغروبونتي حول بياني صباح هذا اليوم، والذي تناولت فيه معاناة المرأة السورية والفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي. ويعرف العالم كله وخاصة الشعوب التي عانت من ويلات الاحتلال ما تواجهه المرأة بشكل خاص من ممارسات سلطة الاحتلال وكان أملنا دائما ألا تشارك النساء المجندات في الجيش الإسرائيلي في عمليات القمع التي تتعرض لها المرأة العربية في الأراضي المحتلة. ومع ذلك نؤكد أنه لا يمكن المساواة بين السلطة التي تقوم بالاحتلال وشعب يخضع ويعاني من هذا الاحتلال ويناضل للتخلص منه.

ويعرف كل العالم أن سوريا احتضنت ولأسباب تاريخية معروفة، ولأسباب جغرافية أيضا، تتركز في التهجير القسري لمجموعات كبيرة من الفلسطينيين، واستضافت عددا كبيرا من اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨. وهؤلاء اللاجئون الفلسطينيون لهم الحق كما لأي إنسان في هذا العالم في التعبير عن أنفسهم ولهم تطلعاتهم وحقهم في العودة إلى القرى التي هُجِّروا منها والأرض التي كانوا يعيشون عليها، كما تنص على ذلك قرارات الأمم المتحدة. ونحن في سوريا أكدنا ونؤكد مرة أخرى، أن هذه المجموعات الفلسطينية في سورية ليست مجموعات مسلحة على الإطلاق وما يوجد في سورية هو مكاتب إعلامية وليس معسكرات تدريب. وما يوجد في سورية هو مخيمات للاجئين الذين اقتلعتهم إسرائيل من أرضهم وترفض عودتهم تنفيذا للقرار ١٩٤ (دورة – ٣).

وعند الحديث عن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومسؤوليات الدول بموجبه، وخاصة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، فأنتم تعرفون سيدي الرئيس بصفتكم رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، أن سورية كانت من أوائل الدول التي استجابت لأحكام هذا القرار. ونعتقد أنه من مسؤوليات أعضاء مجلس الأمن بشكل عام والدائمين منهم بشكل خاص حماية الأمن والسلم في العالم. ونود أن نذكّر بأن من أولى مسؤوليات أعضاء مجلس الأمن ولا سيما الدائمين منهم كفالة تنفيذ قرارات المجلس. ولا نعتقد أن هناك أحدا يتجاهل أن هناك ٢٨ قرارا اعتمدها المجلس إزاء الطرف الواحد الذي أشير إليه وأشرت إليه في بياني، وهو الطرف المعتدي الذي لم ينفذ أيا من هذه القرارات، والذي لا يمكن مساواته بالضحية.

كما أنه يتوجب على جميع أعضاء الأمم المتحدة، وخاصة على أعضاء مجلس الأمن، وهنا أؤكد على ما قاله السفير نيغروبونتي، وأضيف، وخاصة على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ألا يقوموا بإرسال الأسلحة الفتاكة لإسرائيل، بما في ذلك الطائرات المتطورة التي استخدمتها إسرائيل في قتل المدنيين الأبرياء، وتقديم مئات الملايين من الدولارات التي تستخدم لإدامة الاحتلال، وخاصة إذا أردنا للسلام العادل والشامل أن يسود في منطقة الشرق الأوسط وإذا أردنا بحق الحياة لجميع نساء الشرق الأوسط.

وأعتقد أنني لم أخرج عن جدول الأعمال سيدي الرئيس وشكرا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد روزنبلات (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): آسف أن تنتهي هذه الجلسة بنبرة خلاف. ودعوني أقول إنني أوافق تماما على ما قيل عن أهمية وفائدة هذه الجلسة. ولكن يجب أن أقول إننا ملتزمون بالملاحظة التي أدلاها السفير نيغروبونتي سابقا حول عدم التوازن في

دراسة أثر صراع معين على المرأة، إلى جانب الإعراب عن القلق بشأن ما يمثل في الواقع عدم تنفيذ إحدى الحكومات الممثلة هنا لأحكام قرار مهم لمجلس الأمن وهو القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.